الشيتان أبلغني بعدم رغبة الحكومة سحبه

الغانم: حولت قانون الدين العام إلى اللجنة المالية وفق الإجراءات بغض النظر عن رأيي الشخصي

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الحكومة مستمرة في قانون الدين العام وفق ما ابلغه به وزير المالية براك الشيتان، موضحا انه وفق الإجراءات اللائحية والدستورية فقد تم تحويله إلى اللجنة المالية بغض النظر عن رأيه الشخصي بالقانون.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس " قانون الدين العام كما ذكرت في أول تصريح أنه عندما قدم من الحكومة أعطيتنا مهلة لسحبه قبل تحويله إلى اللجنة والحكومة لم تسحبه".

وأضاف الغانم " وفق الإجراءات اللائحية والدستورية تم تحويله إلى اللجنة المالية "، لافتا الى ان وزير المالية ابلغه اليوم بان الحكومة مستمرة في هذا القانون وانها على استعداد للأخذ بملاحظات النواب عند مناقشته باللجنة.

واوضح الغانم " وفق الإجراءات اللائحية تم تحويل القانون إلى اللجنة المالية لأنه لم يصل طلب سحب للقانون من الحكومة"، مبينا ان الموضوع الآن عند اللجنة المالية وبعد ذلك سيكون عند المجلس.

وذكر الغانم" اتبعت الإجراءات اللائحية بغض النظر عن رأيي الشخصي الذي عبرت عنه في تصريحات سابقة، هذا فقط للإجابة على الكثير من أسئلتكم بخصوص قانون الدين العام اين وصل".

حتى لا يستفيد تجار الأزمات على حساب الدولة

العدساني يطالب بتشديد الرقابة على الإنفاق العام خلال الفترة الحالية

رياض العدساني

اكد النائب رياض العدساني ضرورة تشديد الرقابة على الإنفاق الحكومي خلال الفترة الحالية خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الطارئ لمواجهة أزمة كورونا حتى لا يستفيد تجار الأزمات على حساب المال العام ومصالح المواطنين.

وقال العدساني في تصريح صحفي في مجلس الأمة إن أوجه الإنفاق الحكومي منذ بداية أزمة كورونا تضمنت المشاريع التي تم اعتمادها وأدرجت رسميًا لكن لم تدرج في الميزانية، مطالبًا بألا يتم الصرف عليها من حساب العهد.

وأشار العدساني إلى أن الجهات الرقابية أكدت اعتماد ٦٥٠ مليون دينار مؤخرًا لمشاريع وممارسات بإجراءات مباشرة، لافتًا إلى أنه تم تقسيمها على جزءين ٣٧٪ منها على كورونا والباقي يخص أمورًا طارئة.

وقال إنه طلب من ديوان المحاسبة رفع تقرير شامل لمجلس الأمة عن كيفية الصرف بهذا الشأن، مشيرًا إلى أن هناك تجار أزمات تستفيد من الأزمات ولذلك يجب تسليط الضوء على هذا الأمر.

وقال العدساني إن الصرف على حساب العهد وصل إلى أربعة مليارات دينار بعد أن كان ٨ مليارات والديون المستحقة للحكومة تصل إلى مليار و٣٠٠ مليون والأرباح المحتجزة تصل قيمتها إلى ٢٠ مليار دينار، لافتًا إلى أن رئيس الوزراء ووزير المالية هما المسؤولان عن هذا الأمر. وطالب العدساني بتحقيق التوازن وتعزيز المركز المالي للدولة، مشيرًا إلى أن ما تقدم به وزير المالية بتحويل ٧ مليارات دينار من أرباح مؤسسة البترول إلى الإيرادات العامة ليس بشيء جديد حيث تم اعتماده رسميًا من مجلس الأمة في الحساب الختامي.

ولفت العدساني إلى أنه على وزير النفط التنسيق مع وزير المالية بشأن عملية التحويل حتى يتم تفادي اللجوء إلى قانون الدين العام، مشيرًا إلى أنه في محفظة وزير المالية أصول عليه تسييلها وتحويلها، مؤكدًا أنه قد تأتي استجوابات كثيرة بشأن هذا الأمر.

ونفى العدساني ما يتردد عن معارضة وزير المالية الخطة والحزمة الاقتصادية وأنه سيذكر الحقيقة في استجوابه للوزير، مؤكدًا أن كل الوزراء وافقوا بالإجماع على هذه الخطة.

وأوضح أن هذه الخطة مرفوضة لأنه لا يجوز إفادة التجار على حساب الدولة، مستغربًا قيام محافظ البنك المركزي بإعطاء قروض للبنوك تتحمل فوائدها الدولة.

وأشار العدساني إلى أن وزير المالية يذكر أنه مع تعطيل دمج بنك التمويل مع بنك الأهلي المتحد وهذا غير صحيح حيث إنهم يوهمون الناس بأنهم يطالبون بما طالب به الرئيس التنفيذي لبيت التمويل لكنه كان يطالب بفسخ العقد وبعدها أقالوه، مستغربًا القيام بهذا الأمر.

وطالب العدساني بضرورة النظر والحرص على الموظفين الذين لا رواتب لهم في ظل هذه الأزمة وأيضا الحرص عند تعديل قانون العمل، مؤكدًا أنه سيتصدى له إذا قدم مشوهًا.

ولوح العدساني بتحمل أي وزير بمن فيهم سمو رئيس الوزراء المسؤولية الكاملة في حالة التقاعس عن أداء الواجب، مشيرًا إلى أن أزمة كورونا كشفت تجار الإقامات وخلل التركيبة السكانية والعبث بالملف الأمني والاقتصادي والخصخصة والعبث بالمال العام في صندوق الجيش وغيرها والغلاء المصطنع.

أكد أن عدداً من منهم ستتضرر مسيرتهم التعليمية ويتأخر تخرجهم نتيجة القرار

عسكر يطالب بإعادة النظر في تقليص عدد الساعات الدراسية «أونلاين» للطلبة المبتعثين بأمريكا خلال «كورونا»

عسكر العنزي

طالب النائب عسكر العنزي وزير التربية ووكيل التعليم العالي إعادة النظر بالقرار الجديد بشأن تقليص عدد الوحدات المسموح دراستها «أون لاين» في الفصل الصيفي للطلبة المبتعثين في أمريكا « العام الدراسي خلال أزمة كورونا» ، واعادته كما كان في السابق حتى لايقع الضرر عليهم.

وقال العنزي في تصريح صحفي إن عددا من طلبتنا نقلوا إلينا تأثير تقليص عدد الوحدات على خطتهم الدراسية خصوصا الطلبة الذين وضعوا خطة التخرج وأي تأخير سيحول دون تنفيذ الخطة المرسومة من قبل الطلبة.

وأكد أن عددا من الطلبة ستتضرر مسيرتهم التعليمية وبتأخر تخرجهم نتيجة القرار الذي صدر من وزارة التعليم العالي وينص على تقليص عدد المواد المسموح للطالب دراستها في الفصل الصيفي والتي ستكون جميعها بنظام «أون لاين» بسبب أزمة كورونا ، حيث كان مسموحا للطالب قبل هذا القرار دراسة «وحدة – ست مواد» في الفصل الصيفي.

واعتبر أن هذا التقليص الجديد المشروط بعدد معين من الوحدات لا يخدم جميع الطلبة وينافي العدالة، فكل طالب له متطلبات دراسية خاصة به يحتاجها للتخرج ، وقد وضع كثير من الطلبة خطته على دراسة (وحدة – ست مواد) ليتمكن من التخرج دون تأخير وهو الأمر المسموح به من التعليم العالي والجامعات في أميركا.

ورأى أن قرار تقليص عدد الوحدات كان قرارا صادما للطلبة خصوصا أن هؤلاء الطلبة تمسكوا بالبقاء في أميركا رغم ظروف أزمة كورونا الصعبة صحيا واقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وذلك من أجل مستقبلهم الدراسي ، لافتا إلى أن الجامعات لم تمنع دراسة (وحدة – ست مواد) أون لاين في الفصل الصيفي في الظروف الحالية بخلاف قرار وزارة التعليم العالي.

مهمته الحفاظ على كيان الشركات الصغيرة واستقرار العمالة فيها

الفضل: اقتراحي بشأن تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي لا يهدف لخفض الرواتب

أحمد الفضل

اكد النائب احمد الفضل أن الاقتراح بقانون الذي تقدم به عن تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي لا يتعلق بتخفيض رواتب العاملين في القطاع الخاص بل يهدف إلى الحفاظ على كيان الشركات الصغيرة واستقرار العمالة فيها.

وبين الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس أن الاقتراح الذي تقدم به لا علاقة له بما طلبته الحكومة من خلال وزيرة الشؤون في اجتماعها بمكتب رئيس مجلس الأمة، لافتا إلى أن اقتراحه يختص بالشركات التي تواجه تعثرًا ماليًا ونقصًا في السيولة وبالتالي لا يكون لديها اختيار إلا إنهاء عقود العاملين لديها وجاء الاقتراح بهدف البحث عن حلول وسط لحفظ استقرار العامل وأيضا الحفاظ على الشركة بألا تغلق نشاطها.

وأضاف أن قوانين العمل في العالم كله مرنة ومن يستفيد من التعديلات المقترحة هي الشركات الصغيرة التي تكون السيولة لديها فيها مشكلة لسداد الأجور والإيجارات، وقد يكون لديها قروض أيضا وبالتالي مع توقف النشاط فلا خيار لديها إلا إنهاء خدمات العاملين.

وأوضح أن الاقتراح يقضي بأن يبلغ صاحب العمل هيئة القوى العاملة بأنه يعاني من نقص السيولة والتعثر المالي وتقوم القوى العاملة بدراسة حالة الشركة ثم السماح بالتفاوض مع العاملين لخفض الأجور للعاملين بحدود معينة ولفترة مؤقتة، وبعد موافقة القوى العاملة تتفاوض الشركة والعاملون لديها وإذا لم يوافقوا على عرض الشركة يوقف التفاوض بخصوص خفض الأجور.

وقال إن الاقتراح يتضمن أيضا السماح بالتنازل عن إذن العمل لشركة أخرى وأن يكون هناك تداول للعمالة بين الشركات وهذا من شانه أن يحفظ حقوق العمل والعمال.

وبين الفضل أن القوى العاملة ستكون طرفا وسيطا بين العامل وصاحب العمل حتى لا يكون تخفيض الرواتب ملزما للعامل فقط.

ولفت إلى أن السماح بخفض الأجور سيكون مؤقتا وأيضا لا يتجاوز التخفيض 30 % من الراتب ولفترة معينة تكون حسب ظروف الشركة 3 أشهر مثلا وإذا انتهت الفترة المحددة تعود الرواتب إلى مستواها.

المطيري يسأل الفاضل عن «التعتيم» على مصابي «كورونا» في «نفط الكويت»

تقدم النائب ماجد المطيري بسؤال برلماني إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل، يستفسر فيه عن صحة تأخر شركة "نفط الكويت" في وضع وتطبيق الإجراءات الاحترازية بخصوص فيروس كورونا، بسبب وجود رئيس فريق عمل الطب الوقائي في الحجر المنزلي، ما أدى إلى عدم التحرك الميداني إلى أن انقضت مدة الحجر.

وتساءل المطيري عن وجود أوامر من رئيس "نفط الكويت" بعدم الإفصاح عن الحالات إلا بالشكل الضيق، والتعتيم لكي لا تصل الأخبار للعاملين خوفا من خلق ارتباك في مكان العمل، وحول أوامر من الرئيس التنفيذي بأحالة الموقفين الذين يصابون بهذا الفيروس إلى التحقيق.

واستغرب المطيري الإعلان عبر حساب الشركة على موقع الانستغرام، عن حدثين مختلفين ولكن بالصور نفسها لفريق الطب الوقائي، متسائلا "هل تمت محاسبة من قام بهذا الفعل؟".

واستفسر عن صحة نقل العمالة القاطنة إلى مواقع الشركة، سواء في الأحمدي أو الحقول قبل إغلاقها بيوم واحد فقط، واعتبارها مناطق موبوءة، متسائلا حول ما إذا تم التنسيق مع وزارتي "الصحة" و"الداخلية" قبل النقل، وسأل المطيري أيضا عن فحص هذه العمالة والنتائج، وعدد الحالات التي تم اكتشافها في مواقع الشركة قبل نقل عمالة المناطق الموبوءة وبعدها.

الفضالة يطالب وزير الخارجية بجدول زمني لمغادرة مخالفي الإقامة

يوسف الفضالة

طالب النائب يوسف الفضالة وزير الخارجية الشيخ أحمد الناصر إعداد جدول زمني واضح لمغادرة مخالفي الإقامة ومعاقبة الدول المتأخرة، للحيلولة دون استخدام الأدوات الدستورية الممنوحة له كنائب.

وقال الفضالة في تصريح صحفي بمجلس الأمة "أوجه رسالة إلى الإخوة في وزارة الخارجية بخصوص مخالفي الإقامة الموجودين في منطقة "كبد" والأحداث المصاحبة"، مؤكدًا أن التعامل مع تلك الأحداث من قبل وزير الداخلية كنا نفتقده منذ سنوات وكنا نحث عليه كل الجهات الحكومية بالتعامل مع مخالفي الإقامة بهذا الشكل والتعامل مع تجار الإقامات وكل من يتلاعب بهذا الملف بحزم وبشدة.

وتمنى أن تصل الرسالة إلى المسؤولين في وزارة الخارجية ويتم التعامل بنفس هذا المنطق، مطالبًا بجدول زمني واضح لمغادرة المخالفين ومعاقبة من لم يلتزم به.

وأضاف الفضالة "أتحدث عن الدول التي ترفض استقبال رعاياها ولا أقصد دولة بعينها، فمن يرفض استقبال رعاياه فهو لا يحترمهم وبالتالي من لا يحترم أبناء وطنه لا يجب أن نحترمه".

وطالب وزارة الخارجية بعقد مؤتمر صحفي مباشر لتوجيه رسائل إلى سفراء هذه الدول وطرح جدول زمني واضح لإعادة مخالفي الإقامة إلى بلادهم، فليس من المعقول أن نتعامل مع دول لا تحترم رعاياها.

وناشد الفضالة أعضاء لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية باستدعاء مسؤولي وزارة الخارجية وإيصال تلك الرسائل بشكل واضح ومراجعة صندوق التنمية وفتح الملفات الموجودة بالصندوق مع إعادة النظر في التعامل مع الدول التي تتأخر في استقبال رعاياها.